



ترتيبات الشحن لا تلائم المتغيرات

مرافئ العالم تختنق بسبب تداعيات جنوح السفينة وكورونا

الرافعات تسابق الزمن لمواكبة الطلبات المتزايدة

كانت في أدنى مستوياتها منذ 10 سنوات.

إلا أن ذلك لا يعني أن الجميع يشكون. وخرجت شركة ميرسك الدنماركية، أكبر مجموعة للنقل البحري في العالم، من خسارته قدرها 2.9 مليار دولار في عام 2019 إلى تحقيق ربح العام الماضي بفضل الأحجام والأسعار المرتفعة في الربع الأخير من عام 2020.

وقال مدير اتحاد الصناعة الألماني هولغر لوش في بيان إن الوضع بدأ يؤثر على الصناعة الألمانية.

وتابع لوش "القطاعات التي تعتمد على تسليم المواد الخام أو المكونات وكذلك شحن منتجاتها النهائية... تعاني من هذا على وجه الخصوص".

في الوقت نفسه، تكافح البلدان الأصغر التي تعتمد على التصدير من جنوب شرق آسيا إلى أميركا اللاتينية التي تستخدم طرق تغذية ذات أولوية منخفضة لإيصال سلعتها إلى السوق.

وأشارت الضربة المزدوجة التي وجهتها الجائحة ومن بعدها الترامم الناتج عن تعطيل الملاحة في قناة السويس نقاشا حول الإصلاحات الضرورية في قطاع النقل البحري، خصوصا الحاجة إلى رقمنة أكبر لتسهيل التدفقات والمساعدة في الاستجابة للأزمات.

وقال فينسينت كليرك الرئيس التنفيذي لشركة ميرسك للمحيطات واللوجستيات مؤخرا، إن الترتيبات الحالية "أثبتت أنها لا تسهل الأمور على نحو متزايد... كما أنها غير فعالة ومكلفة بالمثل للتعامل مع تغيرات الطلب".

ولا يزال من الصعب التنبؤ بالتأثير طويل المدى على التجارة والمستهلكين فلا أحد يعرف على وجه اليقين متى سيتحسن الوضع، وما إذا كان قد يتفاقم.

10

آلاف دولار قيمة ارتفاع كلفة شحن حاوية 40 قدما من يانغونغ إلى الولايات المتحدة

وقال نائب رئيس سلاسل التوريد في الاتحاد الوطني للتجزئة في الولايات المتحدة جون غولد إنه من المتوقع أن تمتد الأعمال المتراكمة إلى الساحل الشرقي للولايات المتحدة، ويرجع ذلك جزئيا إلى عرقلة الملاحة في قناة السويس.

وأوضح أنه حتى الآن، استوعب كبار تجار التجزئة في الولايات المتحدة إلى حد كبير تكاليف الشحن الإضافية، لكن من المتوقع أن يشعر المستهلكون بالضيق في مرحلة ما. وتشير التقديرات على نطاق واسع إلى أن التراكم قد يستمر من بضعة أسابيع أخرى إلى عدة أشهر.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة ميرسك سورين شو في مؤتمر عقد مؤخرا "من سيدي ماذا يحدث عندما نخرج من جائحة؟"

تسببت تداعيات جنوح السفينة إيفر غيفن في قناة السويس، والتي تم تعويمها الأسبوع الماضي، وأثار كورونا في اختناق مرافئ العالم، حيث يظهر ذلك في مشاهد ازدحام شبكات قطاع الشحن العالمي التي صارت تشتغل لوقت إضافي لمواكبة الطلبات، مما سبب ضغوطا وارتفاعا في كلفة الشحن وعطل إمدادات الغذاء والطاقة وفرض إعادة التفكير في رقمنة النقل البحري للتغلب على الإشكاليات.

خارج المرافئ الغربية المثقلة بالأعباء، تاركة المصدرين الآسيويين يطالبون بإعادة الحاويات الفارغة اللازمة لإرسال شحنات أخرى.

وتدفع الشركات في مرافئ يانغونغ، عاشر أكثر الموانئ ازدحاما في الصين، وفقا لمجلس الشحن العالمي، بحاويات البضائع المخصصة لقطاع السكن الحديدي لاستخدامها في مجال الخدمات البحرية، وتضع طلبات عاجلة لمرافئ جديدة وتعيد توجيه بعض الشحن إلى المرافئ الصينية الأخرى.

وقال شني إن سعر شحن حاوية 40 قدما من يانغونغ إلى الولايات المتحدة ارتفع إلى أكثر من 10 آلاف دولار من كلفة اثنين إلى ثلاثة آلاف دولار في المعتاد.

وتابع أن الوضع "يضغط على الجميع في سلاسل التوريد". وشكل طلب المستهلكين الأميركيين محركا رئيسيا.

وذكر مرغا لوس أنجلس الشهر الماضي أن حجم العمل المنجز في فبراير الماضي قفز 47 في المئة مقارنة بالعام الذي سبقه، ما جعله أقوى أداء في فبراير على مدى 114 عاما. وارتفع عدد الحاويات الفارغة العالقة هناك.

وقال مسؤول في مرغا لوس أنجلس في تصريحات صحافية الأسبوع الماضي إن أكثر من 24 سفينة تنتظر دورها للرسو خارج لوس أنجلس لونغ بيتش، أكثر الموانئ ازدحاما في الولايات المتحدة.

في العادة لا يوجد انتظار، ولكن متوسط التأخيرات الآن بات يزيد عن أسبوع.

وشرح مسؤول آخر في الساحل الغربي "لدينا أسابيع من العمل لكن المزيد من السفن تأتي يوميا".

وما يزيد من حالة الجمود أن العديد من سفن الحاويات تم سحبها من السوق لإعادة ضبطها لتلبية معايير الحد من الكربون، فيما تسببت إجراءات التباعد الاجتماعي والإصابات بغايروس كورونا بين عمال الشحن إلى إبطاء عمليات الشحن.

وأوضح المدير التنفيذي لميناء لوس أنجلس جين سيروكا أخيرا أن المنشأة تركز على تلقيح عمال الميناء مع العمل على معالجة البضائع.

وقال سيروكا "من الضروري أن نتخلص من تراكم الشحنات ونعيد المزيد من اليقين إلى التجارة عبر المحيط الهادئ".

وقالت شركة أس. أند. بي غلوبال بلائس لمعلومات السلع الأساسية إن السفن تكدمت أيضا في سنغافورة، أكثر موانئ الحاويات ازدحاما في العالم، وأن مصداقية جدول الإبحار

يانغونغ (الصين) - تستغل رافعات شاحنة لوقت إضافي لنقل حاويات ضخمة من سفن الشحن في ميناء يانغونغ في شرق الصين، في سياق مع الزمن لمواكبة الطلبات المتزايدة التي سبقتها الجائحة وأدت إلى خلق قطاع الشحن في العالم.

ومع تحميل الحاويات الضخمة على شاحنات تصدر أصوات ارتطام مدوية، نظر شني جيانغونغ أحد كبار المسؤولين في شركة بونديسك لوجيستكس الصينية للشحن، بتأمل إلى الأعمال المتراكمة. وقال وهو يباشر الأعمال الجارية "الأمر يشكل تحديا كبيرا".

وأكد الخبير الاقتصادي صافي عبدالقادر في تصريح لإذاعة الحكومة أن "المعرفة موجودة في الجزائر، ولكن يتوجب هيكلتها وتنظيمها وربطها بشبكات معلوماتية وتخزينها وإثرائها حتى نصل في النهاية إلى إنتاج ثروة معرفية، وهو تحد يورق خطة الحكومة لأن الثروة المعرفية غير ملموسة، وبالتالي فإن نقلها واستنساخها وإعادة إنتاجها مرة أخرى لإيجاد بيئة تسمح لهذه الإمكانيات بالبروز تتطلب هيكلة ونظرة استباقية".

وأكد المتحدث على "الدور المهم الذي تلعبه الدولة في بناء اقتصاد معرفة قائم على المنافسة ووجود قطاع خاص قوي، وإعادة تنظيم القطاع العام والقضاء على البيروقراطية الإدارية في أقرب الأجل، لأن الوقت لا يخدمنا فالسرعة سمة التحولات الاقتصادية اليوم".

والسفينة التي يتم تفريغها ملوكة لشركة من كوريا الجنوبية كانت عادة تحصل ركابا أيضا، لكن تم تحويلها بالكامل للشحن. وعلى مقربة، اصطف أسطول من السفن بانتظار تفريغ حمولته في المرفأ الواقع في إقليم جيانغسو في شرق الصين.

ولا يقتصر هذا المشهد على يانغونغ وحدها. فشبكات قطاع الشحن العالمي التي تؤمن إمدادات الأغذية والطاقة والبضائع وتبقى الاقتصاد العالمي واقفا على قدميه، تواجه أكبر ضغوط في تاريخ القطاع.

وسلّط الضوء على قطاع الشحن البحري بعدما جنحت سفينة حاويات عملاقة ملوكة لشركة يابانية في قناة السويس، مما عرقل حركة الملاحة في الممر البحري الرئيسي لنحو أسبوع.

وتم تعويم السفينة العملاقة الأسبوع الماضي لكن الأزمة الأكبر لا تزال قائمة، وسط تحذيرات من أن ارتفاع تكاليف الشحن قد يؤثر على إمدادات السلع الرئيسية أو أسعار البضائع الاستهلاكية.

وبدأت الفوضى العام الماضي حينما أدى انتشار الوباء إلى تعطيل الأنماط المتزامنة الأطراف والمتوقعة التي تتم من خلالها مشاركة حاويات الشحن حول موانئ العالم.

وعندما بدأت الكثير من البلدان في تخفيف قيود كوفيد - 19 في أواخر الصيف الماضي، تسببت موجة الطلبات المرتفعة من المستهلكين خصوصا الذين يشترون عبر الإنترنت بصدمة لخسوف الإمداد. ما أدى إلى زيادة الصادرات من دول مثل الصين. ومنذ نهاية العام الماضي تنكس السفن

الجزائر تراهن على اقتصاد المعرفة لتحقيق التنمية

تشكيك في انسجام الخطط مع الواقع الاقتصادي

وذكر باننا "عملنا على بناء منشآت دعم لهذه التكنولوجيات بغية تكثيف شبكة الاتصالات الوطنية مع منح الأولوية لشبكة الألياف البصرية، وأن التنوع الاقتصادي وتغيير نموذج النمو أمر لا رجعة فيه، والمؤسسات الناشئة والصغيرة هي قاطرة التحول".

وأكد على أن إطلاق خدمات التصديق والتوقيع الإلكترونية هو أداة لتأمين المعاملات الإلكترونية وتحسين بيئة الاستثمار، ووضع بيئة مؤسسية ملائمة، وعلى ضرورة مساهمة المؤسسة الوطنية في تمويل عمليات البحث والتطوير، وانخراط كل مؤسسات الدولة من الآن في مسعى التحول نحو اقتصاد المعرفة وتطوير آليات تقييم ومتابعة المكتسبات في هذا المجال فضلا عن التوجه لاقتناء منتجات المؤسسات الناشئة بدل التوجه للاستيراد.

وكان عرض الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف باقتصاد المعرفة قد تضمن خطة العمل 2020 - 2021 التي احتوت خطة تحقيق الانتقال إلى النموذج الاقتصادي الجديد والمتنقلة في تشجيع البحث والتطوير في القطاع الاقتصادي وتمويل الابتكار والملكية الفكرية وتعزيز الاقتصاد الرقمي والتحول التكنولوجي، حيث سيتم تخفيف القيود المفروضة على التجارة الإلكترونية والرفع الإلكتروني، وتمويل المؤسسات الناشئة والشركات الناشئة في السحابة والنزاع الاصطناعي، ورقمنة إجراءات الإيداع على مستوى المعهد الوطني للملكية الصناعية، ووضع الإطار التنظيمي للمهن الرقمية من أجل إنشاء رواق أخضر مخصص لتصدير الخدمات الرقمية، وتشجيع توظيف اليد العاملة عالية التأهيل في المؤسسات.

وأكد الخبير الاقتصادي صافي عبدالقادر في تصريح لإذاعة الحكومة أن "المعرفة موجودة في الجزائر، ولكن يتوجب هيكلتها وتنظيمها وربطها بشبكات معلوماتية وتخزينها وإثرائها حتى نصل في النهاية إلى إنتاج ثروة معرفية، وهو تحد يورق خطة الحكومة لأن الثروة المعرفية غير ملموسة، وبالتالي فإن نقلها واستنساخها وإعادة إنتاجها مرة أخرى لإيجاد بيئة تسمح لهذه الإمكانيات بالبروز تتطلب هيكلة ونظرة استباقية".

وأكد المتحدث على "الدور المهم الذي تلعبه الدولة في بناء اقتصاد معرفة قائم على المنافسة ووجود قطاع خاص قوي، وإعادة تنظيم القطاع العام والقضاء على البيروقراطية الإدارية في أقرب الأجل، لأن الوقت لا يخدمنا فالسرعة سمة التحولات الاقتصادية اليوم".

وأضاف "تبنى نسق اقتصادي منطوق يركز على المعرفة والابتكار يتطلب جودة التعليم وفعالته في قلب النظام التربوي، وتشجيع المواد العلمية والتقنية والتكنولوجية وتحديثها وتكييفها مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وتطوير أقطاب امتياز بالشراكة مع المؤسسات الاقتصادية، وتعزيز البحث العلمي والتكنولوجي ودعم التعاون بين الجامعات ومراكز البحوث والمؤسسات الاقتصادية".

لكن الرئيس تبون أكد أصام وزراره على أن "الدولة عازمة على الانتقال إلى اقتصاد المعرفة بشكل مدروس، لذلك قمنا بتخصيص المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات كهيئة دستورية، وتم وضع نصوص قانونية كاستكمال إعداد القانون التوجيهي للتعليم العالي".

ولفت إلى أن بلاده تمتلك قدرات حقيقية في مجال اقتصاد المعرفة إذ تم إحصاء أكثر من 1600 مخبر بحث موزعة على 109 مؤسسات جامعية ومراكز للإبداع و12 أرضية تقنية للتجارب الفيزيائية والكيميائية يشرف عليها أكثر من 62 ألف أستاذ باحث و2200 باحث دائم.

وأضاف "تبنى نسق اقتصادي منطوق يركز على المعرفة والابتكار يتطلب جودة التعليم وفعالته في قلب النظام التربوي، وتشجيع المواد العلمية والتقنية والتكنولوجية وتحديثها وتكييفها مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وتطوير أقطاب امتياز بالشراكة مع المؤسسات الاقتصادية، وتعزيز البحث العلمي والتكنولوجي ودعم التعاون بين الجامعات ومراكز البحوث والمؤسسات الاقتصادية".

سلطنة عمان تقرض لتمويل العجز وسداد ديون

خارجية كبيرة على عُمان تستحق في 2021 و2022، متوقعة أن تعتمد السلطنة على الدين الخارجي لتمويل العجز والديون المستحقة.

وعُمان أول دولة خليجية تقرض من الأسواق العالمية العام الجاري، وجمعت 3.25 مليارات دولار في يناير الماضي. ووقعت اتفاق قرض بقيمة 2.2 مليار دولار مع مجموعة كبيرة من البنوك أوائل مارس.

وقال تقرير الأداء المالي إن المتطلبات التمويلية لسلطنة عمان في نهاية مارس بلغت 1.83 مليار ريال للعام الحالي.

وبنهاية فبراير، سددت عمان 144 مليون ريال من مدفوعات خدمة الدين ونحو 563 مليون ريال من أصل بعض القروض، وفقا للتقرير.

ومؤخرا ضاعفت سلطنة عمان سقف تمويلاتهما الخارجية بالإقبال على الاقتراض أكثر لسد عجز قياسي في الموازنة بالقران مع أزمة اقتصادية نتيجة انهيار الإيرادات وركود الاقتصاد، الأمر الذي يزيد من تآزم الأوضاع في ظل ديون مصنفة أصلا عالية المخاطر.

طرقت الحكومة الجزائرية باب اقتصاد المعرفة للخروج من كبوة النفط وزيادة الإيرادات، حيث تسعى السلطات للاستفادة من هذا القطاع خصوصا بعد تقديم بعض الحوافز والتسهيلات على غرار الإعفاء من الرسوم الضريبية غير أن المخاوف والشكوك استقبلت هذه الخطط نظرا لما اعتبره خبراء تناقضا لبرنامج مع المؤشرات الميدانية.

لا تزال تتدبيل تصنيف المجموعة الدولية في مجال تدفق الإنترنت، ولا تزال الحكومة تحظرها في العديد من المناسبات على غرار شهادة البكالوريا (الثانوية العامة) والاحتجاجات السياسية بدعوى محاربة الغش ومحاصرة الغضب السياسي".

وتابع "في منظور الاقتصادات المتطورة وحتى العادية باتت الإنترنت تشكل عمودها الفقري، وتعتمد حظها بين الفينة والأخرى لا يتوافق مع بناء اقتصاد معرفي، وأن البحث عن بدائل اقتصادية ناجحة لا يتم بمنظومات مصرفية واتصالية بدائية، فضلا عن غياب الملكية الفكرية وهيمنة القرصنة على مختلف القطاعات، وحتى مؤسسات سيادية تسير شبكاتها من الكمبيوترات بانظمة ويندوز مقرصنة".

وأضاف "تبنى نسق اقتصادي منطوق يركز على المعرفة والابتكار يتطلب جودة التعليم وفعالته في قلب النظام التربوي، وتشجيع المواد العلمية والتقنية والتكنولوجية وتحديثها وتكييفها مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وتطوير أقطاب امتياز بالشراكة مع المؤسسات الاقتصادية، وتعزيز البحث العلمي والتكنولوجي ودعم التعاون بين الجامعات ومراكز البحوث والمؤسسات الاقتصادية".

لكن الرئيس تبون أكد أصام وزراره على أن "الدولة عازمة على الانتقال إلى اقتصاد المعرفة بشكل مدروس، لذلك قمنا بتخصيص المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات كهيئة دستورية، وتم وضع نصوص قانونية كاستكمال إعداد القانون التوجيهي للتعليم العالي".

ولفت إلى أن بلاده تمتلك قدرات حقيقية في مجال اقتصاد المعرفة إذ تم إحصاء أكثر من 1600 مخبر بحث موزعة على 109 مؤسسات جامعية ومراكز للإبداع و12 أرضية تقنية للتجارب الفيزيائية والكيميائية يشرف عليها أكثر من 62 ألف أستاذ باحث و2200 باحث دائم.

وأضاف "تبنى نسق اقتصادي منطوق يركز على المعرفة والابتكار يتطلب جودة التعليم وفعالته في قلب النظام التربوي، وتشجيع المواد العلمية والتقنية والتكنولوجية وتحديثها وتكييفها مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وتطوير أقطاب امتياز بالشراكة مع المؤسسات الاقتصادية، وتعزيز البحث العلمي والتكنولوجي ودعم التعاون بين الجامعات ومراكز البحوث والمؤسسات الاقتصادية".

وأضاف "تبنى نسق اقتصادي منطوق يركز على المعرفة والابتكار يتطلب جودة التعليم وفعالته في قلب النظام التربوي، وتشجيع المواد العلمية والتقنية والتكنولوجية وتحديثها وتكييفها مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وتطوير أقطاب امتياز بالشراكة مع المؤسسات الاقتصادية، وتعزيز البحث العلمي والتكنولوجي ودعم التعاون بين الجامعات ومراكز البحوث والمؤسسات الاقتصادية".

وأضاف "تبنى نسق اقتصادي منطوق يركز على المعرفة والابتكار يتطلب جودة التعليم وفعالته في قلب النظام التربوي، وتشجيع المواد العلمية والتقنية والتكنولوجية وتحديثها وتكييفها مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وتطوير أقطاب امتياز بالشراكة مع المؤسسات الاقتصادية، وتعزيز البحث العلمي والتكنولوجي ودعم التعاون بين الجامعات ومراكز البحوث والمؤسسات الاقتصادية".

صابر بليدي
صحافي جزائري

الجزائر - تراهن الحكومة الجزائرية على اقتصاد المعرفة والمؤسسات التكنولوجية الناشئة لتكون بديلا للريع النفطي خاصة في ظل تقلص إنتاجها من النفط والغاز وتذبذب أسعارهما في الأسواق الدولية، ووضعت في هذا الشأن عدة محفزات لتشجيع القطاع كان آخرها إعفاء صادراته من الرسوم واستلام عائداته كليا بالعملة الصعبة.

ويدخل اقتصاد المعرفة في صلب المخطط الاقتصادي للرئيس عبدالمجيد تبون في إطار ما أسماه بـ"النموذج الاقتصادي الجديد"، حيث تم استحداث حقائب وزارية وهيئات حكومية لتأطير وهيكل القطاع بداية من تسهيل ومراجعة إطلاق المؤسسات الناشئة.

وذكر الرئيس تبون في آخر اجتماع لمجلس الوزراء، أين كان اقتصاد المعرفة أحد الملفات التي طرحت، بأن "تغيير نموذج التنمية يكون برؤية استشرافية واليات ملموسة، مع اغتنام فرصة الإرادة القوية للدولة واستعداد جميع الفاعلين للانخراط في تحقيق تحول مجتمعي شامل".

وقدم تبون الخطوط العريضة للنموذج الاقتصادي الجديد بشكل أثار مفارقة حول التوفيق بين تصورات الحكومة وبين واقع المنظومة التعليمية والجامعية التي تعتبر الخزان الأساسي للأفكار الخلاقة والابتكارات التي يعول عليها لتكوين مشروعات اقتصادية مبدعة وخالقة للثروة.

وهي المفارقة التي كانت زاوية انتقاد خبراء ومختصين في مجال التكنولوجيات الحديثة، حيث عبر الخبير الدولي يوسف بوشيريم عن استغرابه مما أسماه بـ"خطاب خيالي لا يتوافق مع أساسيات الاقتصاد المعرفي على غرار تطوير وترقية المنظومة التعليمية والجامعية وتوفير المنصات القاعدية الضرورية لهكذا مشروع".

وشرح بوشيريم لـ"العرب" بأن "ما تروج له الحكومة لا يستقيم مع العديد من المؤشرات الميدانية التي تنم عن تناقض صريح بين السائد وبين الرغبة في تحقيق عالم الاقتصاد المعرفي، خاصة وأن البلاد

مسقط - قالت وزارة المالية العمانية إن سلطنة عُمان اقترضت 600 مليون ريال (1.56 مليون دولار) من صندوقها السيادي، جهاز الاستثمار العماني، و1.77 مليار ريال من الاقتراض الداخلي والخارجي لتمويل ميزانية 2021.

وأوضحت الوزارة في تقرير الأداء المالي لشهر مارس أن إجمالي القروض بلغت 2.37 مليار بما يعادل 56 في المئة من احتياجات التمويل للعام الحالي البالغة 4.2 مليار ريال.

ويأتي التقرير بينما أكدت وكالة التصنيفات الائتمانية ستاندر أند بورز تصنيفها للدين السيادي العماني بالمرتبة المحلية والأجنبية لدى الطويل والقصير عند بي.بي.بي. وتوقعت الوكالة أن يظل مستوى زيادة صافي دين الحكومة العمانية مرتفعا حتى 2024، لكنه سيستقار مقارنة مع العام 2020، بفضل ارتفاع أسعار النفط وخطة إصلاح مالي.

وقالت وكالة التصنيفات إن ثمة ديونا



سهولة قليلة ونفقات كثيرة